

أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية

ومؤسسات النقد العربية

فريق العمل الاقليمي

لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية

ورقة عمل حول

"متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية"

صندوق النقد العربي

2015

المحتويات

رقم الصفحة

1	المصطلحات
2	المقدمة
4	أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي
5	العناصر الرئيسة لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي
7	الرؤيا والأهداف من بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي
9	الخطوات العملية لبناء وتطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي
17	اطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي
19	مبادئ تحقيق الشمول المالي
22	الخلاصة والتوصيات
	ملحق رقم (1) مبادئ تحقيق الشمول المالي
	ملحق رقم (2) نموذج مقترح لإجراءات عمل اللجنة التوجيهية واللجنة الفنية للاستراتيجية
	ملحق رقم (3) تجارب دولية في مجال انشاء استراتيجيات وطنية للشمول المالي
	ملحق رقم (4) المراجع و المصادر

المصطلحات

- **Alliance for Financial Inclusion" AFI** مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي
- **Credit Bureaus:** مكاتب الاستعلام الائتماني
- **Financial Stability:** الاستقرار المالي
- **G20:** مجموعة دول العشرين
- **International Monetary Fund "IMF":** صندوق النقد الدولي
- **International Network for Financial Education "INFE":** الشبكة الدولية للتعليم المالي
- **Movable Assets Registry:** نظم تسجيل الأصول المنقولة
- **Organization of Economic Cooperation & Development" OECD** منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
- **Payment Systems:** نظم الدفع
- **Settlement Systems:** نظم التسويات
- **Social Stability:** الرفاه الاجتماعي
- **World Bank "WB":** البنك الدولي

المقدمة

في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي حدثت بنهايات العام 2007 ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الشمول المالي من خلال ايجاد التزام واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومية) لتحقيق الشمول المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكاليف منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات، ونظراً لأهمية الموضوع فقد بادرت حوالي 60 دولة باتخاذ خطوات لإنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي او اصدار تشريعات تنظم عملية الانشاء، رافق ذلك انضمام اكثر من 122 مؤسسة مالية عالمية للتحالف العالمي للشمول المالي والتزام اكثر من 47 دولة من دول العالم النامي بإعلان مايا (Maya Declaration) لتعزيز الشمول المالي في بلدانها.

وتباعاً لذلك أصبح من الضروري العمل على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة بين جانبي العرض والطلب والشمولية في التشريعات الحالية وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لتعزيز الشمول المالي بين كافة فئات المجتمع، وذلك بما يشمل ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويهدف ذلك كله إلى تعزيز قدرات ووعي الفئات المستهدفة من المجتمع بما يشمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لتمكينهم من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية واتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم، حيث يؤدي ذلك الى تطوير الظروف الاقتصادية بخفض معدلات البطالة والفقر وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للفئات المستهدفة بشكل ملموس. وعليه، يجب مراعاة تنفيذ هذه الاجراءات ضمن إطار عملي يتناسب مع ظروف الدولة استناداً إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى ذات العلاقة بالخصوص، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس هناك نموذج موحد يلائم جميع الدول، فقد أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) على قيام كل دولة بمراعاة خصوصيتها والظروف المحلية ودرجة الوعي المالي المتوفر لدى مواطنيها ودرجة التطور في القطاع المالي عند بناء الاستراتيجية الوطنية.

ولضمان فعالية وتوافق الجهود المبذولة في مجال تحقيق الشمول المالي على المدى الطويل فقد اعتبرت المؤسسات المالية الدولية أن وضع استراتيجية على المستوى الوطني تضم كافة الجهود هو أفضل وسيلة لتحقيق الشمول المالي، ومن الممكن أن تكون الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي مستقلة أو جزء من استراتيجية الدولة التنموية العامة، حيث عزّفت مجموعة العشرين G20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم

لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". كما عرفت كل من منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه: " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".

وكما هو متعارف عليه عالمياً، يعتبر التثقيف المالي أيضاً خطوة أساسية ومحورية نحو تحقيق الشمول المالي، كما أصبحت الثقافة المالية في العالم إجراء احترازي ومكمل رئيسي لسلوكيات القطاع المالي وبالتالي ضمان تحقيق الشمول المالي، حيث عرّفت منظمة الـ (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها بأن التثقيف المالي هو "العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد المالي و/أو النصيحة المالية الموضوعية، وتطوير مهاراتهم وثقتهم بالخدمات المالية وذلك بهدف زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، ليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهم لمن يتوجهوا في حال احتاجوا للمساعدة، واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم"، إضافة الى ذلك كله فان المسوحات الميدانية وتحديد الاهداف والتنسيق المنظم بين الاطراف ذات العلاقة وضمن المتابعة والرقابة وتحديد مؤشرات القياس، هذه العناصر مجتمعة تعتبر من اللبنة الاساسية لضمان تحقيق الشمول المالي على مستوى الدولة.

ومن الجدير ذكره أن هناك عدداً من الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي او للتعليم المالي، ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا في العام 2003، وتسعى حالياً العديد من دول العالم لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي او للتعليم المالي وفقاً للمبادئ والمعايير الدولية ذات العلاقة حيث برزت أهمية ذلك بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية.

أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي

تكمن أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والاهداف المستقبلية المأمول تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، كما انها تعمل على توحيد وتأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال وجود قيادة قوية وفاعلة ذات صلاحيات موسعة تعمل على تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي، وتعتبر عملية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي الخطوة الأولى على طريق تحقيق الشمول المالي لدى اي دولة.

وتبرز الأهمية في وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في عدة نقاط ومحاور أهمها:

1. تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في الدولة
2. تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالاشتمال المالي.
3. تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق.
4. تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات.
5. ضمان التنسيق الفاعل بين الاطراف ذوي العلاقة وتوزيع الادوار والمهام بينهم.
6. ضمان التزام الاطراف الرسمية (الحكومية) بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم ومتابعتهم.
7. تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل عملية انجاز بناء الاستراتيجية.
8. تحديد اليات لمتابعة وقياس الاداء والانجاز لعملية بناء الاستراتيجية.

العناصر الرئيسية لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي

وفقاً لتجارب الدول التي وضعت استراتيجيات وطنية للشمول المالي، والمبادئ والمعايير المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي، فيما يلي العناصر الرئيسية لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي:

أولاً: المسوحات الميدانية التشخيصية

تساهم نتائج المسوحات الميدانية التشخيصية بتشخيص وتحديد الفجوة في الوصول إلى واستخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل المواطنين، وكذلك المعوقات أمام تعزيز الشمول المالي وطرق التغلب عليها بالموارد والقدرات المتوفرة. وتعتبر المسوحات الميدانية مؤشر أساسي ونقطة بداية للقائمين على بناء الاستراتيجية حيث تساعد على تحديد الأهداف حول تسهيل سبل الولوج للخدمات والمنتجات المالية التي تتوافق واحتياجات المجتمع خاصة الفئات المهمشة.

ثانياً: تحديد الاهداف

لطالما أن الاستراتيجية توضع على مستوى الدولة يجب أن تكون الاهداف شاملة وموجهة لكافة فئات المجتمع، حيث تساهم المسوحات الميدانية التشخيصية في تحديد نوع الادوات والاليات المطلوبة لمعالجة الفجوة بين جانبي العرض والطلب والمعوقات للوصول الى واستخدام الخدمات والمنتجات المالية، وبناءً على نتائج المسوحات الميدانية يجب مشاركة كافة الاطراف ذات العلاقة من القطاعات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني بتحديد اهداف الاستراتيجية لضمان استمرارية العمل والتنسيق، حيث يمكن قياس مدى تحقق الاهداف وتطورها من خلال تتبع النمو في المؤشرات واثرها على الفئات المستهدفة.

ثالثاً: تطوير وثيقة الاستراتيجية الوطنية

ان عملية بناء الاستراتيجية قد يستغرق فترة زمنية ليست قصيرة، الا انه يجب مراعاة ان تكون الاستراتيجية قابلة للتعديل والتطوير بما يتواءم مع متطلبات المرحلة، حيث تحدد الاستراتيجية الانشطة والادوار للأطراف المشاركة بعملية البناء، كما أنها يجب أن توفر آلية للتنسيق بين هذه الاطراف، مع ضرورة ايجاد التزام واسع لدى الجهات الحكومية الرسمية والسلطات الرقابية بتبني الاستراتيجية الوطنية حتى تحفز القطاعات الأخرى من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومزودي الخدمات المالية على الالتزام بتطبيق توصيات الاستراتيجية وذلك لدورهم في تعزيز الشمول المالي والقدرة على الوصول إلى كافة فئات المجتمع.

رابعاً: دور القطاع العام

يلعب القطاع العام بالتعاون مع السلطات الرقابية والإشرافية دوراً هاماً في تشجيع قطاع الخدمات المالية على موائمة نشاطاته وابتكاراته بما يتواءم مع أهداف الاستراتيجية، ويعتبر القطاع العام الجهة الرسمية المخولة بإيجاد/ تعديل وتطوير الاطر القانونية والتشريعية لتعزيز الشمول المالي الموجه للفئات المستهدفة مثل ايجاد هيئات عامة كالخدمة البريدية، صناديق تنمية او ادخارية او برامج تقاعد تخدم هذه الفئات. وكذلك يلعب القطاع العام دوراً هاماً في تنظيم وتطوير البنية التحتية للقطاع المالي والتي تساهم بشكل رئيسي في تعزيز الشمول المالي على مستوى الدولة، ومن أهم هذه الادوات مكاتب الاستعلام الائتماني (Credit Bureaus)، نظم الدفع (Payment Systems)، نظم التسويات (Settlement Systems)، نظم تسجيل الأصول المنقولة (Movable Assets Registry)، العمليات المصرفية الالكترونية (E- Banking)، العمليات المالية باستخدام الهواتف المحمولة (Mobile Payments)، ومبادرات التعليم والتثقيف المالي (Financial Education Initiatives) الى غير ذلك من الادوات والمبادرات، حيث تساعد هذه الانظمة في نشر وتسهيل وصول الخدمات والمنتجات المالية الى كافة فئات المجتمع في الوقت المناسب وبأسعار معقولة ومخاطر منخفضة.

خامساً: دور القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص الاكثر حيوية من بين القطاعات الاخرى، حيث يتولى القطاع الخاص مسؤولية تقديم وتطوير المنتجات والخدمات المالية لكافة فئات المجتمع ونشرها خاصة في المناطق النائية، وبما يضمن وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى هذه الخدمات والمنتجات خاصة فئات المجتمع المهمشة التي لم تندمج بعد في النظام المالي الرسمي ولم تحقق اية منافع من استخدام المنتجات والخدمات المالية، وبهدف تشجيع القطاع الخاص على تطوير وتقديم المنتجات والخدمات المناسبة للفئات المستهدفة على القطاع العام ايجاد وتطوير البيئة القانونية المناسبة التي تساعد وتحفزه على تطوير منتجاته وتقديمها بشكل مستمر، كما يتوجب على القطاع الخاص أن يراعي تقديم الخدمات والمنتجات التي تتوافق مع احتياجات وامكانيات هذه الفئات وان تكون أسعارها معقولة ومناسبة. وبخلاف ذلك فإن القطاع الخاص قد يتعرض لمخاطر تشغيلية مرتفعة في تطوير خدمات ومنتجات لا تتوافق مع احتياجات فئات المجتمع ولا تلبي تطلعاتهم وبالتالي التأثير سلباً على عملياته التشغيلية وعلاقاته مع المجتمع المحلي والبيئة المحيطة.

سادساً: متابعة ومراقبة التطور

يجب توفير متابعة حثيثة للأطراف المشاركة ببناء الاستراتيجية، بحيث تشمل المتابعة لأدوار الأطراف المشاركة ومدى تحقيقهم وانجازهم للمهام الموكلة اليهم حسب جدولها الزمني حيث ان ذلك يؤثر على مدى التقدم بإنجاز الاستراتيجية في موعدها المحدد. حيث تتيح المتابعة القدرة على تعديل خطة تنفيذ الاستراتيجية ان وجد حاجة لذلك، كما ان رصد ومتابعة بناء الاستراتيجية من خلال المؤشرات أو الاحصاءات أو المسوحات الميدانية يوفر تغذية راجعة (Feed Back) عن عملية التطور والتقدم في بناء الاستراتيجية الوطنية.

الرؤيا والأهداف من بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي

تعتبر العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي علاقة تكاملية بين الطرفين، إلا أنها في العديد من الأحيان تأخذ طابع العلاقة الطردية فكلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تعززت مستويات الاستقرار المالي، حيث أن النتائج المتوقعة من تحقيق الشمول المالي والمتمثلة في توسيع قاعدة استخدام الخدمات والمنتجات المالية لفئات المجتمع المهمشة وصغار العملاء والمنشآت الصغيرة والمتوسطة كقيلة بالحد من العديد للمخاطر، حيث ان اتساع قاعدة الاستخدام للخدمات والمنتجات المالية لتشمل صغار المستخدمين والمنشآت والفئات المستهدفة ينتج عنه توزيع امثل للمخاطر على كافة فئات المستخدمين والحد من مخاطر استخدام منتجات وخدمات مالية متداولة خارج النظام الرسمي (Informal Sector) واستقطاب العديد من مستهلكي هذه الخدمات والمنتجات للنظام الرسمي، علاوة على ذلك فان تعزيز استقطاب هؤلاء المستهلكين الى النظام الرسمي يحقق سيطرة الهيئات الرقابية على نزاهة العمليات المالية (Financial Integrity) وتجنب النظام المالي من اية عمليات مالية مشبوهة للمحافظة على مستويات عالية من الاستقرار المالي. كذلك الحال في الجانب الآخر عند توسع قاعدة الودائع الادخارية والاستثمارية لتشتمل على صغار المودعين فإنها تعمل على تعزيز اجراءات السياسة النقدية والحد من مخاطر السيولة كون أن هذا الجانب يعتبر أكثر استقراراً، علاوة على ذلك توفير السيولة اللازمة لمزودي الخدمات والمنتجات المالية لتمويل المشاريع الاستثمارية ومشاريع الانفاق الحكومي ومشاريع البنى التحتية والتي تعتبر متطلباً رئيسياً لتعزيز مستويات الاستقرار المالي. ولا يقتصر الامر على ذلك بل ان الاستراتيجية الوطنية تشتمل على خطط وبرامج توعية وتنقيف مالي لتعزيز قدرات وامكانيات المواطنين لاستخدام الخدمات والمنتجات المالية بكل دراية وحصافة وبما يلبي احتياجاتهم الاستهلاكية والاستثمارية، كل هذه العناصر مجتمعة تعمل على تحسين الظروف المعيشية لفئات المجتمع المستهدفة وبالتالي تحقيق الرفاه الاجتماعي (Social Stability) الذي يعتبر من الاهداف الرئيسية لإعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي.

هناك العديد من الأهداف الواجب تحقيقها من وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للشمول المالي، وتتمثل هذه الاهداف بالأمور الأساسية التالية:

أولاً: تسهيل وتيسير اليات وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة وذلك من خلال توحيد جهود كافة الاطراف المشاركة في الاستراتيجية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً: تشجيع المواطنين على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى وذلك من خلال إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم، وكذلك تحفيز التنافس

بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة على سبيل المثال برنامج الحساب الأساسي لكل مواطن.

ثالثاً: تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية ويكون ذلك من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد او مواضيع توعية مالية، او من خلال تعزيز برامج ثقافية توعوية مختلفة تعالج تدني المستويات الثقافية، حيث يجب ان تضمن برامج التوعية المالية شمول جيل المستقبل من الاطفال والشباب بحملات التوعية والتثقيف المالي.

رابعاً: تعزيز اجراءات حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات ذات العلاقة لضمان الشفافية والافصاح التام عن المنتجات والخدمات وشروطها واحكامها لضمان العدالة في التعامل، كما يجب تعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم، والمتمثلة في حقهم على سبيل المثال بالحصول على نسخة من تقاريرهم المالية والائتمانية التي تتعلق بهم ومنحهم الحق بالاعتراض على بياناتها، وتعريفهم بآليات وطرق تقديم الشكاوى ضد المؤسسات المالية وإجراءات متابعتها ومعالجتها.

خامساً: الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز قدرات وامكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات النافذة والمعايير الدولية.

الخطوات العملية لبناء وتطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي

يرتكز قرار بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي او للتوعية المالية على العديد من المعطيات والعناصر منها نتائج مسوحات ميدانية مسبقة تمت على مستوى الوطن اشارت الى وجود تدني في مستويات استخدام المنتجات والخدمات المالية او تدني في مستويات الثقافة المالية، الامر الذي يستوجب على قيادة الاستراتيجية اتخاذ القرار المناسب بالخصوص، كما ان توفر الموارد المالية والادارية وامكانيات وقدرات الاطراف المشاركة يؤثر بشكل مباشر على اتخاذ القرار المناسب حول تحديد واختيار الاستراتيجية المناسبة للدولة، حيث انه ليس بالضرورة ان تتلائم بالكامل أي استراتيجية وطنية مع اي بيئة مالية نظراً لاختلاف طبيعة المجتمعات والظروف البيئية المحيطة. وفيما يلي ادناه الخطوات العملية لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي:

أولاً: دراسة البيئة القانونية والتشريعية لعملية بناء الاستراتيجية

حيث يتم في البداية دراسة مدى تغطية القوانين والتشريعات النافذة لإنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي في الدولة، وكذلك دراسة البيئة التشريعية ومدى توافقها مع انشاء الاستراتيجية، وتهدف الدراسات المسبقة الى تقديم مقترحات لسن و/ أو تعديل القوانين والتشريعات لتناسب مع متطلبات بناء استراتيجية وطنية وذلك لضمان مشاركة كافة الاطراف ذات العلاقة تحت اطار قانوني وتشريعي يخولهم ممارسة الصلاحيات لإنشاء الاستراتيجية وتنفيذ متطلباتها وفقاً للأصول.

ثانياً: تحديد الجهة التي ستتولى قيادة عملية بناء الاستراتيجية

لضمان نجاح عملية بناء الاستراتيجية وتنفيذ خطوات عملها، يجب تحديد جهة لقيادة الاستراتيجية تعمل على توزيع الادوار والمهام وتنسيق الاتصال والتعاون بين الاطراف المشاركة، حيث جرت العادة أن يتم تكليف البنوك المركزية أو أي هيئة مالية رقابية لقيادة الاستراتيجية وذلك بسبب وفرة الإمكانيات المادية والفنية لدى البنوك المركزية والهيئات الرقابية في بذل اقصى الجهود لتحقيق الاهداف ومواجهة التحديات المختلفة، كما انه بالإمكان انشاء هيئة مستقلة او اشترك / توافق هيئتين رقابيتين لتولي مسؤولية انشاء استراتيجية وطنية للاشتغال المالي.

ثالثاً: تحديد الاطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية

لضمان نجاح جهود التنسيق وتحقيق الاهداف لإنشاء الاستراتيجية الوطنية يتوجب على قيادة الاستراتيجية تحديد الاطراف المشاركة في عملية البناء، على ان يكون تحديد الاطراف مبني على اسس ومعايير محددة لتخدم عملية بناء الاستراتيجية واهم هذه المعايير:

- اهمية الدور الذي سيمثله الطرف المشارك في عملية البناء
- الامكانيات والقدرات الفنية والمادية لضمان المشاركة الفاعلة في عملية البناء

• حجم القطاع الذي يخضع لرقابة وتنظيم الطرف المشارك
عادة ما تتكون الاطراف المشاركة ببناء الاستراتيجية من القطاعات التالية:

- السلطات الرقابية وعلى رأسها البنوك المركزية.
- مؤسسات القطاع العام الرسمية وشبة القطاع العام ذات العلاقة بالقطاع المالي والتعليمي والثقافي.
- القطاع الخاص المتمثل بمزودي الخدمات والمنتجات المالية.
- مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
- الهيئات المستقلة والشركاء الدوليين والقطاع الاكاديمي.

رابعاً: تحديد التحديات التي تواجه بناء الاستراتيجية الوطنية

في اطار بناء الاستراتيجية الوطنية يجب تحديد أهم المعوقات والتحديات التي قد تواجه بناء وتطوير الاستراتيجية الوطنية بالإضافة الى تحديد الطرق والاليات المقترحة لتجاوز هذه المعوقات، ان التعرف على المعوقات والتحديات التي قد تواجه تطبيق الاستراتيجية يساعد القيادة والاطراف ذات العلاقة على وضع الحلول المناسبة لتجاوزها لضمان نجاح عملية البناء. ومن أهم القطاعات التي تواجه تحديات في بناء الاستراتيجية هي الهيئات الرقابية والتشريعية في حال تعارض سياساتها وتشريعاتها الصادرة للحفاظ على الاستقرار المالي والنزاهة المالية مع متطلبات بناء وتنفيذ استراتيجية وطنية للشمول المالي، حيث يجب ان تأخذ هذه السياسات والتشريعات بعين الاعتبار متطلبات بناء الاستراتيجية ولا تعمل على تقويضها، كما ان تولي الهيئات الرقابية لدور قيادي في عملية بناء الاستراتيجية يمكن أن يعرضها ذلك لدرجة عالية من مخاطر السمعة في حال فشل الوصول إلى النتائج المتوقعة سواء في عملية بناء الاستراتيجية او تنفيذ متطلباتها بسبب معوقات التنسيق والالتزام لدى الاطراف الأخرى، كذلك فإن القطاعين العام والخاص يواجهان بعض التحديات والمخاطر تتمثل في التنسيق والتواصل بين الجهات المختلفة، شح الموارد المالية والمهارات الادارية، النمو السريع للسكان، فشل حملات التوعية والتنقيف المالي من تحقيق أهدافها او العزوف عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية المطورة لأسباب محددة.

خامساً: تعيين اللجان المتعلقة ببناء الاستراتيجية وتحديد مهامها

في ضوء اشتراك عدة جهات في بناء الاستراتيجية، فإنه لا بد من تشكيل آلية تنسيق وطنية فاعلة تجمع كافة الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية، حيث يستلزم الامر توزيع المهام والادوار على الاطراف المشاركة في عملية البناء، ويتمثل ذلك بتشكيل اللجان المتعلقة بمرحلة بناء الاستراتيجية وتتكون هذه اللجان بالحد الأدنى من الآتي:

- **اللجنة التوجيهية**، تتكون من ممثلين عن كافة الاطراف المشاركة الرئيسيين على ان يتولى رئاسة اللجنة الجهة التي تقود الاستراتيجية، ويتمحور دور اللجنة في اعتماد الموازنة المخصصة لإنشاء الاستراتيجية، السياسات واجراءات العمل والمخرجات المترتبة عن عملية بناء الاستراتيجية، اعتماد خطط العمل والفترات الزمنية للجان العمل، تعيين وتحديد مهام اللجنة الفنية واعتماد شروطها المرجعية ومتابعة واعتماد نتائج اعمالها، اعتماد نتائج الدراسة الميدانية البحثية لقياس مستويات الاشتغال المالي وبالنهاية اطلاق الاستراتيجية الوطنية بعد اعتمادها بشكل رسمي من الحكومة.
- **اللجنة الفنية**، تنبثق هذه اللجنة عن اللجنة التوجيهية وتعمل تحت اشرافها، ويتمحور دورها الرئيسي في تنفيذ متطلبات بناء الاستراتيجية بالتنسيق مع كافة الاطراف المشاركة والمستشارين المكلفين بإنجاز عملية البناء، حيث تشارك اللجنة الفنية بكافة مراحل بناء الاستراتيجية ومتابعة وتقييم سير عمل مراحل البناء وفقاً لتوجيهات اللجنة التوجيهية بشكل مباشر، ومن المهام الرئيسة للجنة الفنية تحديد الشروط المرجعية للجهة التي ستولى مسؤولية تنفيذ الدراسة الميدانية البحثية والاشراف عليها، اضافة لذلك يمكن تشكيل لجان فنية فرعية تنبثق عن اللجنة الفنية الرئيسية لتتخصص في مواضيع مختلفة ذات علاقة بالشمول المالي للمساعدة في بناء الاستراتيجية الوطنية.

سادساً: تعيين منسق/ مدير لمشروع بناء الاستراتيجية

بهدف متابعة خطوات واجراءات بناء الاستراتيجية وبنودها الموضوعية، يتطلب الأمر تكليف شخص مناسب يمتاز بالحيادية في التعامل مع كافة الاطراف المشاركة في عملية البناء ويكون دوره التنسيق والتواصل بين الأطراف ذات العلاقة بالاستراتيجية وبما يشمل اللجان وفرق العمل والمستشارين العاملين على بناء الاستراتيجية، وإعداد كافة التقارير ذات العلاقة بما يشمل تقارير الإنجاز والأداء والتقارير المالية، وابداء الراي في مراحل عملية البناء والتدخل اذا اقتضى الامر لتطوير الاداء والمهام، وكذلك متابعة وتقييم مراحل بناء الاستراتيجية وفقاً لخطط العمل الموضوعية وفتراتها الزمنية المحددة، ويتبع منسق/ مدير المشروع إدارياً إلى اللجنة التوجيهية للاستراتيجية أو من تكلفه اللجنة بذلك ويرفع تقاريره لها أو للجهة المكلفة.

سابعاً: تحديد دور الشركاء الرئيسيين في بناء الاستراتيجية

يجب مراعاة ان تكون الادوار والمهام للشركاء الرئيسيين معدة بشكل واضح ومكتمل وبالتنسيق المسبق فيما بينهما، وكما تم الإشارة انفاً الى ضرورة تصميم واعداد الاستراتيجية بشكل مرن يتوافق مع الظروف المحلية والبيئة المالية للدولة، كما يجب الاعتماد على الشفافية في اليات

التنسيق بين الاطراف المختلفة لتفعيل دورهم بشكل مسؤول لممارسة مهامهم خلال عملية البناء وذلك على النحو التالي:

1. الإدارة والهيكل الاداري للاستراتيجية، وفقاً للممارسات الدولية في هذا المجال يفضل أن تقوم جهة اشرافية مستقلة وذات مصداقية على نطاق واسع تولي مسؤولية انشاء وتطوير الاستراتيجية الوطنية، وكذلك يجب ان تتال وثيقة الاستراتيجية الوطنية على الاعتراف الرسمي الحكومي ودعمها من قبل أعلى الجهات الرسمية، كما يجب ان تملك الجهة الاشرافية السلطة والقدرة القانونية التي تمكنها من تنفيذ توصيات الاستراتيجية الوطنية بشكل فعال.

2. التنسيق وتحديد دور ومسؤوليات الشركاء المختلفين، يجب اشراك جهات مختلفة في مرحلة بناء الاستراتيجية تمثل القطاعات الرسمية والمالية وغير المالية ذات العلاقة والمؤهلة لتعزيز الشمول المالي، كما يتم تحديد اليات التنسيق بين الجهات المختلفة وبما يشمل توزيع الادوار على كل جهة وتحديد مسؤولياتها تجاه الشركاء الآخرين وخبراء الاستراتيجية والمهتمين بالموضوع. ويهدف تحديد مسؤوليات وأدوار الشركاء إلى ضمان عدم ازدواجية الجهود في نفس المجال، وفيما يلي أهم الجهات الرئيسة المتوقع مشاركتها في بناء الاستراتيجية:

• **القطاع العام:** على كافة المؤسسات العامة ذات العلاقة بالشمول المالي المشاركة في بناء وتطوير الاستراتيجية الوطنية وبشكل أساسي تتمثل المؤسسات العامة على سبيل المثال في كل من (البنك المركزي او السلطة النقدية، هيئة/ هيئات الرقابة على القطاعات المالية، وزارة المالية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الاتصالات، وزارة الاعلام، المؤسسات الرقابية والإشرافية المستقلة، جهاز الاحصاءات المركزي، مؤسسات ضمان الودائع والسلطات المحلية الأخرى ذات العلاقة).
وتبعاً لاختلاف ظروف الدول فإن تحديد مهام المؤسسات العامة المشاركة يجب ان يشتمل على الامور التالية بالحد الأدنى:

1. التحضير والتأسيس للإطار العملي لبناء الاستراتيجية الوطنية بالتعاون مع الشركاء الآخرين.

2. المشاركة بتحديد الأهداف والأولويات الرئيسة للاستراتيجية الوطنية.

3. المشاركة في تنفيذ وتعزيز السياسات والتشريعات والبرامج التي تعمل على تحقيق بناء الاستراتيجية الوطنية.

4. تأمين الدعم المالي والاداري لعملية بناء الاستراتيجية الوطنية.

5. المساهمة بتعزيز مستويات الوعي والثقافة المالية والترويج اعلامياً للاستراتيجية الوطنية والتعريف بأهدافها ونتائجها المتوقعة.

• **القطاع الخاص ومزودي الخدمات المالية:** يمتلك القطاع الخاص بشكل عام والمؤسسات المالية بشكل خاص الخبرة والموارد المادية والادارية الكافية، فإن دورهم في تعزيز الشمول المالي من خلال المشاركة في بناء الاستراتيجية الوطنية يعتبر دور رئيسي وحيوي يقع ضمن اطار الالمام باحتياجات السوق والبيئة المحيطة للالتزام بتلبية متطلباته من المنتجات والخدمات. كما أن اهمية مشاركتهم في عملية البناء تكمن بانها تمثل فرصة استثمارية لهذا القطاع لتطوير منتجاته وخدماته لتعزيز مكانته في المجتمع، علاوة على ان مشاركته تعتبر متطلب اساسي لممارسة دوره في اطار المسؤولية المجتمعية والحوكمة الرشيدة لهذه المؤسسات. وفي نفس الوقت يجب مراقبة دور القطاع الخاص في المشاركة بنشاطات بناء الاستراتيجية وذلك لتجنب تعارض المصالح من خلال الترويج أو التسويق لمنتجات او خدمات مالية محددة تعود بالنفع الخاص على احدهم. كما انه يجب تحفيز الجمعيات والمؤسسات الوطنية والاهلية على المشاركة في بناء الاستراتيجية مثل جمعيات المصارف، اتحادات شركات التامين، جمعيات دعم حقوق مستهلكي الخدمات المالية، مؤسسات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ممثلين عن شركات الوساطة المالية، وخدمات التامين وغيرها من الجمعيات العاملة التي لها علاقة بالشمول المالي.

وتكمن مشاركة القطاع الخاص ومزودي الخدمات والمنتجات المالية في عملية بناء الاستراتيجية الوطنية من خلال التحضير لتطوير الاطر العملي للاستراتيجية الوطنية، ومشاركتهم في تنفيذ برامج ومبادرات التثقيف والتوعية المالية وذلك بإصدار مواد تثقيفية واعداد برامج تدريبية، ودعم المبادرات العامة ومبادرات المجتمع المدني ذات العلاقة بتعزيز الشمول المالي وفقاً لتوصيات وثيقة الاستراتيجية وما تبين من نتائج دراسة السوق بتحديد الفجوة والمعوقات في الوصول والاستخدام للمنتجات والخدمات المالية، حيث ان القطاع الخاص يمارس دوراً محورياً من خلال تطويره لخدمات مالية عصرية وحديثة تهدف الى تعزيز الشمول المالي وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع لهذه الخدمات والمنتجات بسهولة ومن أهمها هي التسهيلات المصرفية والانترنت البنكي، الخدمات المصرفية الالكترونية، الحوالات الفورية، خدمات الهاتف النقال، نقاط البيع، وكلاء البنوك، خدمات البطاقات المصرفية، منتجات التامين والتأجير التمويلي وخدمات شركات الوساطة المالية المختلفة.

• **مؤسسات القطاع المدني والشركاء الدوليون:** في مرحلة تطوير و/أو تنفيذ الاستراتيجية فإنه يجب اشراك المؤسسات غير الحكومية والمؤسسات الاهلية، النقابات، جمعيات دعم وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية والمؤسسات الإعلامية ذات العلاقة بالشمول المالي، وذلك بهدف ضمان شمولية عملية البناء لكافة الاطراف من المجتمع المحلي كما

انه يمكن الاستفادة من خبراتهم وتجاربهم لتعزيز فرص نجاح بناء الاستراتيجية الوطنية وفقاً للمعايير والممارسات الدولية الفضلى ذات العلاقة.

ولغايات ضمان سلامة عملية البناء وإنجاح عملية التطوير فإنه يجب إنشاء شراكات وعلاقات تعاون مع المؤسسات المالية الدولية التي تعمل في مجال الشمول المالي، مثل مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي "AFI" ومؤسسة التنمية الاقتصادية الألمانية الـ GIZ والشبكة الدولية للتعليم المالي "INFE" التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي الدولية "OECD" والبنك الدولي الـ "WB" وصندوق النقد الدولي "IMF" وغيرها من المؤسسات الدولية ذات العلاقة والتي يمكن الاستفادة من خبراتها في مجال بناء الاستراتيجية الوطنية.

ثامناً: تحديد الاطار الزمني لعملية بناء الاستراتيجية

عملية بناء اية استراتيجية يجب ان تكون مقرونة بخطة عمل وفق جدول زمني محدد، حيث يجب تحديد الفترة الزمنية التي سيتم خلالها انجاز بناء الاطار العملي للاستراتيجية الوطنية، وبمراجعة التجارب الدولية ذات العلاقة يتبين أن الإطار الزمني الأمثل لانجاز بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي يتراوح من سنة ونصف إلى ثلاثة سنوات وذلك وفقاً للمعطيات المالية والإدارية واهتمام الجهة الاشرافية والعلاقة بين الاطراف المشاركة والفترة الزمنية لإجراء المسوحات والدراسات الميدانية المتعلقة بمتطلبات اعداد وثيقة الاستراتيجية الوطنية. كما أن التحديات والمعوقات المتوقعة خلال عملية التنفيذ تلعب دوراً هاماً في تحديد الفترة الزمنية لعملية البناء.

تاسعاً: تعزيز خبرات أعضاء اللجنة الفنية لبناء الاستراتيجية

تتشكل اللجنة الفنية من فريق عمل يتولى مسؤولية بناء الاستراتيجية الوطنية، ولضمان نجاح عملية البناء خلال مراحلها المتعددة يتطلب الامر تأهيل اعضاء اللجنة فنياً وادارياً وتعزيز قدراتهم وامكانياتهم وذلك من خلال تقديم التدريب المناسب لهم من قبل ذوي الخبرة والاختصاص، بما يشمل ذلك قيامهم بزيارات ميدانية لدول عملت على بناء و/ أو تطبيق استراتيجية وطنية للشمول المالي بهدف تبادل الخبرات والمشاركة في المؤتمرات وورش العمل ولجان العمل الدولية ذات العلاقة بمواضيع الشمول المالي.

عاشراً: التعاقد مع خبراء في مجال بناء الاستراتيجيات الوطنية وجمع البيانات وتحليلها

يتطلب مشروع بناء الاستراتيجية الحاجة الى التعاقد مع مستشارين محليين او دوليين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي، وكذلك الامر التعاقد مع ذوي الخبرة والاختصاص في مجال اجراء الدراسات البحثية الميدانية وجمع البيانات وتحليلها وعرض المؤشرات ذات العلاقة بالشمول المالي، ويعود السبب الى اهمية التعاقد مع خبراء ومختصين في هذا المجال الى كون ان موضوع الاشتغال المالي يعتبر من المواضيع الجديدة على الساحة المالية العالمية حيث لا يتوفر خبرات كافية في هذا

المجال، ولضمان سير عملية البناء وفقاً للمعايير الدولية والاسس السليمة لا بد من وجود مختص او خبير في هذا المجال ليتابع الاشراف على عملية البناء والخطوات المنجزة وفقاً للأصول.

حادي عشر: دراسة الوضع القائم للاشتغال المالي وتحديد الفجوة واحتياجات المواطنين

من أهم خطوات بناء الاستراتيجية قياس مستويات الشمول المالي لدى المواطنين وتحديد الفجوة في جانبي العرض والطلب وذلك بإجراء مسح ميداني شامل على مستوى الدولة، بحيث يتم دراسة وتحليل الوضع القائم لعينة الدراسة المختارة سواء كانت على المستوى العائلي (Household) او على مستوى الافراد (Individuals) لتحديد الفجوة في مدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية من ناحية الوصول اليها واستخدامها وقياس مستويات الوعي والثقافة المالية لدى المواطنين (Financial Capabilities)، ويراعى في تحديد العينة شموليتها لكافة فئات المجتمع من الريف والحضر والمخيمات ان وجدت وتغطية التوزيع الجغرافي للدولة وذلك لتحديد اهداف الاستراتيجية قصيرة وطويلة الأجل وأولوياتها وتوفير الاساس اللازم لقياس الانجاز في تحقيق الاهداف.

ويمكن اجراء تقييم اولي او تكوين فكرة عن الوضع القائم في الدولة لتحديد مستويات الشمول المالي باستخدام الطرق التالية:

- مراجعة المؤشرات المالية والاقتصادية في الدولة ذات العلاقة بالشمول المالي.
- مسح متخصص لعملاء الخدمات المالية ودراسة السوق.
- استطلاعات الرأي.
- دراسة نوعية شكاوى العملاء المتعلقة بالمؤسسات المالية.
- مسوحات لسوق رأس المال لقياس عمق السوق وانواع الادوات والمنتجات المالية المتعامل بها وحجم الاستخدام.

وتعتبر الدراسة الميدانية البحثية لتحديد الفجوة في جانبي العرض والطلب من اهم مراحل بناء الاستراتيجية، لذا يجب اعداد استمارة استبيان المسح الميدان بمراعاة الشروط المذكورة اعلاه وبما يتوافق اعدادها مع البيئة المالية للدولة، حيث ان نتائجها ستقود الى اعداد وثيقة الاستراتيجية الوطنية والتي تشتمل على التوصيات الواجب تنفيذها والخطوات المستقبلية لتغطية الفجوة ومعالجة قضاياها.

ثاني عشر: تحديد وتقييم الجهود والمبادرات المبذولة في مجال تعزيز الشمول المالي في الدولة

بهدف تقادي تضارب الجهود وتكرارها وتحديد ومدى الانجازات المتحققة من المبادرات السابقة، من الضروري تحديد وتقييم الجهود المبذولة في مجال تعزيز الشمول المالي في جانبي العرض والطلب وذلك قبل البدء في بناء الاستراتيجية، حتى يتم تكوين تصور واضح لمستوى الشمول المالي الذي تم الوصول له والبدء من هذا المستوى، ويتم تقييم الجهود والمبادرات بالطرق التالية:

- تقييم مبادرات تعزيز الشمول المالي المبذولة من قبل المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني.
- دراسة البحوث والبيانات المتعلقة بالشمول المالي في الدولة.
- دراسة الممارسات والارشادات الدولية الفضلى في مجال تعزيز الشمول المالي ومقارنتها مع المبادرات المحلية في الدولة.

ثالث عشر: تحديد المخرجات والنتائج المتوقعة من تطبيق الاستراتيجية وبما يشمل مؤشرات وطرق القياس والتحقق

وضع الاستراتيجية يستهدف تحقيق مجموعة من الانجازات التي يجب ان يكون منصوص عليها بوضوح في وثيقة الاستراتيجية وان تكون هذه المنجزات قابلة للقياس بموجب ادوات محددة لرصد النمو في النتائج المتحققة، وهناك مجموعة من المؤشرات وادوات القياس المعتمدة والمتعارف عليها دولياً والتي تستخدم في قياس النمو والتطور في تحقيق اهداف الاستراتيجية ومن أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

- نسبة المواطنين البالغين الذين يملكون حساب مصرفي (جاري/ توفير/ وديعة).
- عدد الحسابات المصرفية (توفير أو جاري أو وديعة) لكل 10 آلاف مواطن بالغ.
- نسبة المواطنين البالغين الحاصلين على أي نوع من التسهيلات المصرفية.
- عدد حسابات التسهيلات المصرفية لكل 10 آلاف مواطن بالغ.
- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تملك حساب بنكي (جاري/ توفير/ وديعة).
- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على تمويل قائم.
- عدد المواطنين البالغين من حملة بوالص التأمين لكل ألف مواطن بالغ، مقسمة إلى تأمين على الحياة وتأمينات أخرى.
- عدد المنتفعين من خدمات التأجير التمويلي بشقيه التشغيلي والمنتهي بالتمليك.
- عدد المتعاملين مع السوق المالي على مستوى الجنس خلال حقبة زمنية محددة وحجم التعامل.
- عدد نقاط الوصول (فروع ومكاتب المصارف، مؤسسات الاقراض، الصرافين، الصرافات الآلية، نقاط البيع، فروع ومكاتب شركات التأمين، شركات الوساطة المالية، شركات التأجير التمويلي والمؤسسات المالية الاخرى....الخ).

رابع عشر: إعداد مسودة وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وخطة تطبيقها

بعد انجاز الخطوات السابقة، وانتهاء الدراسة الميدانية البحثية لتحديد الفجوة جانبي العرض والطلب، واستمراج رأي الاطراف المشاركة بنتائج الدراسة البحثية الميدانية من خلال عقد ورشة عمل فيها عرض نتائج المسح الميداني والتوصيات ذات العلاقة، يتم إعداد مسودة وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وخطة تطبيقها من قبل جهة مختصة ويفضل ان تكون الجهة التي اشرفت على تنفيذ

الدراسة الميدانية وبإشراف اللجنة الفنية، وتشتمل وثيقة الاستراتيجية على كافة عناصر ومراحل عملية البناء من حيث أهداف الاستراتيجية وطرق تحقيقها، دور ومسؤولية كل طرف من الاطراف المشاركة، نتائج المسوحات الميدانية المتمثلة بتحديد الفجوة في جانبي العرض والطلب وتحليلها والعبر المستخلصة منها، توصيات لجان العمل الفرعية والخبراء والمستشارين حول متطلبات المرحلة اللاحقة، خطة زمنية لتطبيق متطلبات وتوصيات الاستراتيجية للحصول على مخرجات ونتائج عملية التطبيق، ادوات واليات قياس ومراقبة تحقيق توصيات الاستراتيجية والتطور الحاصل في المؤشرات المالية المتعلقة بتعزيز الشمول المالي.

اطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

اعتماد وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وخطة تطبيقها

فور الانتهاء من إعداد مسودة وثيقة الاستراتيجية وخطة تطبيقها فإنه يتم عرضها على اللجنة التوجيهية لبناء الاستراتيجية للحصول على ملاحظات اللجنة على الوثيقة، ولاحقاً لإجراء التعديلات اللازمة على المسودة يتم إعداد النسخة النهائية لوثيقة الاستراتيجية وخطة تطبيقها، ومن ثم عرضها بشكل نهائي على اللجنة التوجيهية واعتمادها بشكل رسمي وموثق من قبل اللجنة صاحبة الصلاحية.

المباركة والدعم الحكومي لإطلاق الاستراتيجية الوطنية

بما ان هناك مجموعة من المؤسسات الرسمية مشاركة في عملية البناء وان دورها لن ينتهي عند اعداد الوثيقة بل يمتد ايضاً لمرحلة التطبيق، وبهدف ضمان استمرارية مشاركتهم الفاعلة ولتأمين غطاء قانوني ورسمي داعم للاستراتيجية، فإنه ينصح بالحصول على المباركة والدعم من أعلى المستويات الحكومية والرسمية في الدولة وذلك قبل اطلاق الاستراتيجية حتى يتم ضمان التزام كافة الاطراف الرسمية المشاركة ببناء الاستراتيجية بالوقوف على واجباتها ومسؤولياتها تجاه تنفيذ مراحل الاستراتيجية الوطنية، كما أن مباركة الحكومة يوفر غطاءً رسمياً لكافة الاطراف المشاركة في تنفيذ مراحل الاستراتيجية وتحقيق أهدافها.

الترويج للاستراتيجية الوطنية ورفع مستوى التوعية بأهمية وأهداف الاستراتيجية وذلك من خلال

ما يلي:

1. تشكيل لجنة إعلامية متخصصة للترويج إعلامياً على مستوى الدولة عن أهمية وأهداف الاستراتيجية الوطنية.
2. انشاء موقع الكتروني خاص بالاستراتيجية، بحيث يتم النشر عليه كافة مخرجات الاستراتيجية ومراحل تنفيذها وكافة المواد الاعلامية المتعلقة بها.
3. اطلاق حملة توعية للجمهور بمشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة وبالتنسيق مع اللجنة الإعلامية على أن تكون الحملة مرافقة لإطلاق الاستراتيجية وذلك من خلال كافة وسائل الاعلام المتاحة.
4. اعداد ورشة عمل للأطراف المشاركة من المجتمع المحلي بهدف توضيح الاهداف والاجراءات وخطة عمل تنفيذ الاستراتيجية لمناقشتهم ومحاورتهم وسماع آراءهم.
5. اطلاق الاستراتيجية الوطنية من خلال مؤتمر صحفي موسع.

تنفيذ مراحل الاستراتيجية الوطنية

لاحقاً لإطلاق الاستراتيجية الوطنية فإنه يتم المباشرة بتنفيذ مراحل ومتطلبات الاستراتيجية، حيث تقوم كل جهة بتنفيذ المهام المتعلقة بها والمحددة في خطة تنفيذ الاستراتيجية وفقاً للجدول الزمني المحدد في خطة التنفيذ.

الخلاصة والتوصيات

إن بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي على مستوى الوطن يمثل اللبنة الأساسية في تحقيق الشمول المالي بالرغم من أن عملية البناء للاستراتيجية قد يعترضها العديد من المعوقات والتحديات التي قد تطيل فترة عملية البناء وقد تقودها إلى التعثر الجزئي أو الفشل التام، ولتفادي التعرض لهذه الحالات يجب تحديد كافة المعطيات والخطوات على مستوى مراحل البناء بشكل واضح باتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب، أو ان يتم اتخاذ القرار المناسب بالتدرج في بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي بحيث تتم المباشرة في بناء استراتيجية وطنية للتوعية والتثقيف المالي كتمهيد لبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي خلال السنوات اللاحقة.

وعطفاً على خطوات ومراحل بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتي تم بحثها ونقاشها في هذه الورقة بالتفصيل، وبما أن موضوع الشمول المالي هو موضوع جديد على الساحة العالمية وخاصة تجارب بناء وتنفيذ استراتيجيات للشمول المالي، فإنه يمكن استنتاج بعض التوصيات التي تكفل نجاح عملية البناء نورها فيما يلي أدناه:

1. توحيد وتظافر جهود الأطراف المشاركة في عملية البناء
2. وضوح الرؤيا والأهداف عناصر أساسية لنجاح عملية البناء
3. وفرة الموارد المادية والبشرية والادوات والاليات القادرة على ضمان استمرارية ونجاح عملية البناء
4. توفير خبراء ومختصين في مجال بناء استراتيجيات وطنية للاشتغال المالي وتطبيقها لمساعدة البنوك المركزية والهيئات الاشرافية في تعزيز مستويات الاشتغال المالي في الدول العربية.
5. اكتساب الخبرات مع الدول التي نجحت في بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي
6. اعتماد المعايير والممارسات الدولية الفضلى كأساس منهجي لعملية البناء
7. امكانية انجاز وتحقيق الشمول المالي على مراحل عدة وخلال فترات زمنية متعددة
8. توفير آليات لقياس الانجاز والانحراف عن خطة بناء الاستراتيجية لتعديل وتصويب الانحراف
9. توفر قيادة فاعلة وداعمة لانجاز عملية بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وفقاً لخطة العمل الموضوعية

بناءً على ما تقدم، ونظراً لأهمية تعزيز وتمكين قدرات الفئات المستهدفة من الوصول الى واستخدام الخدمات والمنتجات المالية بما يتلاءم واحتياجاتهم وبأسعار معقولة لتحسين ظروفهم المعيشية، فإن فريق العمل لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية يوجه الدعوة لمحافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية والهيئات الاشرافية بتبني فكرة بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي وتهيأة كافة الظروف المادية والادارية لقيادة الاستراتيجية لضمان نجاح المشروع وتحقيق الاهداف وفق الخطط الموضوعية.

انتهى